

(ج) تنسيق الجهود التي تبذلها الجهات الحكومية وغيرها في مصر في سبيل مكافحة الجريمة بالطرق الوقائية والجزائية .

(د) وضع الأسس العلمية اللازمة لوضع سياسة تتعلق بالجريمة والعقاب تتفق وأحوال البلاد .

مادة ٣ - يتولى إدارة المعهد مجلس إدارة يشكل على الوجه الآتى :

(١) وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ... .. رئيسا

(ب) السكرير العام للمجلس الدائم لخدمات العامة ... ..

(ج) رئيس إحدى محاكم الاستئناف ويختاره وزير العدل ...

(د) النائب العام ... ..

(هـ) وكيل وزارة أو مدير عام من كل من وزارات الشؤون الاجتماعية والعمل والعدل والداخلية يختاره الوزير المختص

(و) وكيل وزارة العدل المساعد للطب الشرعى ... ..

(ز) ممثل لكل من جامعات القاهرة و عين شمس والإسكندرية

يختاره مجلس كل جامعة من بين الأساتذة ذوي الكراسى المختصة في فرع الدراسة الجنائية الذى يعينه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ... ..

(ح) المدير العام لمصلحة السجون ... ..

(ط) المدير العام لإدارة تحقيق الشخصية ... ..

(ي) عضوان يختاران بصفتهم الشخصية ويصدر بتعيينهما قرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل لمدة سنتين قابلة للتجديد ... ..

(ك) مدير المعهد ويقوم بأعمال السكرتارية الفنية للمجلس ...

مادة ٤ - يختص مجلس الإدارة بما يأتى :

(١) وضع ومناقشة السياسة العامة للمعهد ومراقبة تنفيذها .

(ب) الإشراف على تنسيق الجهود وقيام التعاون بين المعهد والجهات الأخرى ذات الصلة بنشاطه .

(ج) وضع اللوائح العامة المنظمة لشؤون المعهد وموظفيه وخاصة ميزانيته وحساباته ومشترياته وقواعد الاستخدام وفئات المرتبات والمكافآت دون التقيد بالقوانين واللوائح الحكومية .

وتصدر هذه اللوائح بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

(د) اعتماد مشروع الميزانية السنوية والحساب الختامى للمعهد .

(هـ) قبول الهبات والإعانات والوصايا .

## قانون رقم ٦٣٢ لسنة ١٩٥٥

في شأن إنشاء المعهد القومى للبحوث الجنائية

باسم الأمة

مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على الإعلان الدستورى الصادر فى ١٠ من فبراير سنة ١٩٥٣؛

وعلى القرار الصادر فى ١٧ من نوفمبر سنة ١٩٥٤ بتحويل مجلس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية ؛

وعلى القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٥١ بالموافقة على الاتفاق العام للتعاون الفنى طبقا لبرنامج النقطة الرابعة بين مصر والولايات المتحدة الأمريكية؛

وعلى المرسوم الصادر فى ٨ من يناير سنة ١٩٥٣ بإصدار الاتفاق المذكور ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء الصادر فى ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٥ بالموافقة على أن تبرم وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل الاتفاقية الخاصة بإنشاء معهد قومى للبحوث الجنائية ؛

وعلى الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية المبرم فى ٣٠ من يونيو سنة ١٩٥٥ بإنشاء معهد قومى للبحوث الجنائية ؛

وعلى قرار مجلس الوزراء بتاريخ ٢١ من أغسطس سنة ١٩٥٥ بإقرار الاتفاق سالف الذكر ؛

وعلى ما ارتآه مجلس الدولة ؛

وبناء على ما عرضه وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ؛

### أصدر القانون الآتى :

مادة ١ - يفتأ بمدينة القاهرة معهد يطلق عليه "المعهد القومى للبحوث الجنائية" ويكون هذا المعهد هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية ويلحق بوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٢ - يختص المعهد بما يأتى :

(١) البحث والاستقصاء فى شؤون الجريمة والعقاب بما فى ذلك عوامل الجريمة والوقاية منها . وكشف الجرائم ومعاملة المذنبين والأحداث الجانحين للشر .

(ب) التعليم والتدريب والإعداد فى النواحي النظرية والعملية لهذه المسائل .

مادة ٩ - على موظفي وزارات المحاكم والهيئات التابعة لها أن يقدموا للمعهد ما يطلب من بيانات وأحصاءات لازمة لأداء مهمته.

مادة ١٠ - على الوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية ما

ولو وزير الشؤون الاجتماعية والعمل إصدار القرارات اللازمة لتنفيذه  
صدر بديوان الرئاسة في ٧ جمادى الأولى سنة ١٣٧٥ (٢١ ديسمبر سنة ١٩٥٥)

رئيس مجلس الوزراء

جمال عبد الناصر حسين

وزير الصحة العمومية نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير المواصلات

نور الدين طراف (قائد جناح) جمال سالم

وزير الأوقاف (بالنيابة) وزير العدل

فتحى رضوان أحمد حسنى

وزير الزراعة وزير الخارجية وزير الإرشاد القومي

عبد الرزاق صدق محمود فوزى فتحى رضوان

وزير الشؤون البلدية والقروية

(قائد جناح) عبد اللطيف محمود البغدادي

وزير الداخلية وزير الأشغال العمومية

زكريا محي الدين ، بكاشى (أ.ح) أحمد عبده الشرباصى

وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير التربية والتعليم

حسين الشافى ، بكاشى (أ.ح) كمال الدين حسين ، صاغ (أ.ح)

وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية ولشؤون الإنتاج

(قائد جناح) حسن إبراهيم

وزير الدولة وزير الحربية وزير التكوين

(قائمقام) أنور السادات عبد الحكيم عامر، لواء (أ.ح) جندى عبد الملك

وزير التجارة والصناعة وزير المالية والاقتصاد (بالنيابة)

محمد أبو نصير محمد أبو نصير

مادة ٥ - يجتمع المجلس بناء على دعوة رئيسه .  
ولا تكون مداواته صحيحة إلا بحضور الرئيس وسبعة أعضاء على الأقل.  
وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين فإذا تساوت رجع الجنب الذى منه الرئيس .

وتقدر المكافأة التى تمنح لمدير المعهد وباقي أعضاء المجلس بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٦ - تتكون إيرادات المعهد من :

(١) الاعتمادات المخصصة له فى ميزانية الدولة .

(ب) المبالغ التى تساهم بها بعثة العمليات الخارجية لحكومة الولايات المتحدة الأمريكية فى مصر .

(ج) الهبات والإعانات والوصايا .

(د) أية مبالغ أخرى يقرر مجلس الإدارة إضافتها إلى إيرادات المعهد.

مادة ٧ - يكون للمعهد ميزانية مستقلة تلحق بميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل .

مادة ٨ - يكون للمعهد مدير يعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

ويختص بما يأتى :

(١) تنفيذ القرارات الصادرة من مجلس الإدارة .

(ب) تنفيذ خطط وبرامج النشاط العلمى للمعهد طبقا للسياسة العامة التى يقرها مجلس الإدارة .

(ج) متابعة البحوث والدراسات وغيرها من أنواع النشاط العلمى التى يقوم بها المعهد فى حدود السياسة العامة التى يقرها مجلس الإدارة .

(د) اقتراح برامج التعليم والتدريب وتنفيذها بعد اعتمادها من مجلس الإدارة .

(هـ) اقتراح تأليف اللجان العلمية وفرق البحث .

(و) ترشيح موظفى المعهد ومبعوثيه إلى الخارج ومن يستعان بهم من خارج المعهد لمدة مؤقتة وذلك طبقا للوائح العامة للمعهد .

(ز) إعداد مشروعات الميزانية والحساب الختامى وعرضها على مجلس الإدارة .

(ح) تمثيل المعهد قانونا وصرف المبالغ فى حدود الميزانية المعتمدة من مجلس الإدارة .